

العراق: تأكيد تصنيف البعثيين بين المُجبرين والمتورطين

المالكي يصدر أمراً بإعدام «الكيماوي» وهاشم ورشيد

في مسعى إلى تخفيف حدة قرار «المساءلة والعدالة» القاضي بشطب 511 اسماً من قوائم الترشيح للانتخابات البرلمانية العراقية المقبلة، تسعى بغداد إلى التمييز بين الأشخاص الذين أعلنوا أنهم كانوا مجبرين على الانتماء إلى حزب «البعث»، وبالتالي لا غبار عليهم، وبين من تطلخت أيديهم بدماء العراقيين.

أكدت الرئاسات العراقية الثلاث، وهي رئيس الجمهورية جلال الطالباني ورئيس البرلمان أباد السامرائي ورئيس الحكومة نوري المالكي، خلال اجتماع في بغداد أمس الأول، أن عملية إعادة النظر في المئات من أسماء المرشحين الذين شملهم قرار هيئة «المساءلة والعدالة» بمنعهم من المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، هو إجراء قانوني، وأن الحل قضائي لن يخضع للتوافق السياسي.

إلا أن المالكي شدّد أمس، على أن من غير الإنصاف شمول كل الذين انضموا إلى حزب البعث، المنحل لاجتثاث، مشيراً إلى أن هناك من يستحقون الحماية تقديراً لمواقفهم.

وقال رئيس الوزراء، خلال لقائه مجموعة من قادة وضباط وزارة الداخلية، إن الفترة الماضية شهدت «عماءات ونجاح الكثير من الذين اضطروا إلى الانضمام إلى هذا الحزب، وأثبت صدق الكثير من هؤلاء بعودتهم وبرفضهم وبراءتهم من البعث»، وأوضح: «هؤلاء الذين انحازوا من ذلك الاتجاه الخاطي ومن ذلك الحزب المشؤم، إلى الوطن وإلى المهمة الوطنية يستحقون منا الحماية والالتزام أمامهم وتقدير هذا الموقف الذي أعلنوا فيه البراءة من تلك الأفكار التي ما قادت العراق إلى داهية دهما».

ودعا المالكي الذين شملهم قرار الحظر إلى أن يخضعوا لتطبيق القانون، قائلاً إن «أمامهم الذهاب إلى محاكم التمييز لكي ينتظر في القرارات التي صدرت ضدهم».

ويُنظر إلى الانتخابات البرلمانية المقبلة على أنها نقطة تحول مهمة جدا في مسار العملية السياسية العراقية، لأنها ستحدد مستقبل العراق ومسار العملية السياسية

للفترة المقبلة التي ستشهد الكثير من التطورات من بينها الانسحاب الأميركي.

«بلاك ووتر»

قال نائب الرئيس الأميركي جو بايدن أمس، إن وزارة العدل ستستأنف قرار قاض اتحادي بإسقاط التهم المنسوبة إلى أفراد الحراسة العاملين في شركة «بلاك ووتر» في حادث إطلاق النار في العراق عام 2007.

ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية عن بايدين قوله بعد محادثاته مع الرئيس العراقي جلال الطالباني أمس الأول، في بغداد، «في الوقت الذي نبدي احتراما كاملا لاستقلال القضاء الأميركي ونزاهته، نشعر بخيبة الأمل لقرار القاضي بإسقاط لائحة الاتهام».

واستند القاضي في حكمه إلى «أخطاء المحققين والمدعين وإساءة استخدام الأدلة» ضد المتهمين الخمسة مما دفعه إلى إسقاط التهم المنسوبة إليهم.

إلى ذلك، أعلن رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي النائب هادي العامري أمس، أنه تم تشكيل لجنة تحقيق لمعرفة أسباب عدم صلاحية معدات لكشف المتفجرات البريطانية الصنع، مؤكداً «مقاضاة الشركة» إذا أثبت أنها المسؤولة عن ذلك.

وقال العامري: «جاء ذلك بناءً على أمر أصدره رئيس الوزراء نوري المالكي، وسجري تحقيقاً لمعرفة المسؤول عن التقصير وإذا كانت الشركة هي المسؤولة فسنقاضها عبر وزارة الخارجية العراقية».

إعدام

ذكرت وسائل إعلام عراقية أمس،



تظاهر المئات من «التيار الصدري» أمس، في بغداد والنجف تنديداً بزيارة نائب الرئيس الأميركي جو بايدين للعراق والتي يعتبرونها «تدخلًا في الشأن العراقي الداخلي» وسار مئات المتظاهرين في مدينة الصدر شرق بغداد، ورفعين أعلاماً عراقية وصاروا يرددون الشعارات.

عراقية وصاروا يرددون الشعارات، ووالده محمد صادق الصدر، وافتتحت كتب عليها «نرفض التدخل الأميركي لعودة البعثيين إلى السلطة»، واطلقوا هتافاً «كلا كلا أميركا... كلا كلا بعثية»، وفي الصورة جانب من التظاهرات في بغداد أمس.

نادت عليهم في عدد من التهم، وخاصة إعادة الأكراد في عمليات «الأفغال» العسكرية بين عامي 1987 و1988، والتي أدت إلى مقتل 182 شخصاً. إلى ذلك، قتل ستة أشخاص وجرح اثنان أخران في حادثين منفصلين، في انفجار عبوتين

ناسفتين في ضواحي مدينة الموصل أمس. وانحصر السجن الإيراني عمران شعيبان علي (في الأريغينيات) شنقاً في وقت متأخر مساء أمس الأول، في سجن في مدينة الناصرية الجنوبية.

ان رئيس الوزراء العراقي اصدر امرا ديوانيا بتنفيذ حكم الإعدام بحق المدانين علي حسن المجيد الملقب بـ«علي الكيماوي»، وسلطان هاشم أحمد وزير الدفاع في نظام صدام حسين، وحسين رشيد مساعد رئيس أركان الجيش آنذاك، بعد

العاهل السعودي يبحث عملية السلام مع بلير

استقبل العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمس، في الرياض مبعوث اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط توني بلير والوفد المرافق له. وذكرت وكالة الأنباء السعودية (واس) أنه جرى خلال اللقاء بحث الجهود المبذولة لتنفيذ عملية السلام في المنطقة، وذلك بحضور وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وعدد من المستشارين والمسؤولين، إضافة إلى سفير بريطانيا لدى المملكة وليام باتي. وكان بلير قد عقد في وقت سابق أمس اجتماعاً مع الأمير سعود الفيصل تناول ملف عملية السلام في المنطقة. (الرياض - كونا)

أيالون: تهريب الأسلحة إلى «حزب الله» مستمر

اعتبر نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني أيالون أمس، أن «استمرار أعمال تهريب الأسلحة من إيران وسورية إلى حزب الله هو العنصر الرئيسي لحالة عدم الاستقرار على الحدود الشمالية لإسرائيل»، وذلك خلال اجتماعه مع مبعوث الأمم المتحدة إلى لبنان مايكل ويليامز.

وشدّد أيالون على «ضرورة احترام القرار الدولي رقم 1701 الذي يدعو إلى وقف الإرهاب وتهريب الأسلحة»، مشيراً إلى أنه «يأمل أن الجيش اللبناني وقوات حفظ السلام الدولية (يونيفيل) وقف عمليات التهريب». (القدس - د. ب. أ)

وقال أيزنكوت: «الحديث عن ارتفاع في حدة التوتر على الحدود الشمالية ليس واقعياً، مشيراً إلى أن «حزب الله لم يشن أي هجوم على إسرائيل منذ حرب لبنان الثانية».

غير أن أيزنكوت حذر من أن «حزب الله» ضاعف ترسانته الصاروخية، معرباً عن اعتقاده في أن الحزب نجح في تخزين أسلحته في 160 موقعا جنوب لبنان، مشدداً على أن الرد الإسرائيلي سيكون «غير متوازن» في حال شنّ «حزب الله» هجوماً على إسرائيل.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو سعى مساء أمس الأول، إلى تهدئة الأعصاب في المنطقة بشأن المخاوف من صراع وشيك مع «حزب الله» بإصداره بياناً زعم فيه أن بلاده تسعى إلى السلام مع جيرانها، وذلك عقب التصريحات التي أدلى بها بيليد وأعرب فيها عن اعتقاده أن إسرائيل تتجه نحو مواجهة حتمية مع «حزب الله».

الجلسة بهدوء. وعن ذكرى 14 آذار، توقع حمادة أن يشارك النائب وليد جنبلاط في الذكرى، مشيراً إلى أن الرئيس ميشال سليمان ونبيه بري قد يشاركان أيضاً.

غراتسيانو

شدّد قائد القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان (يونيفيل) الجنرال كلاوديو غراتسيانو أمس، على أن إسرائيل تخرق قرارات الأمم المتحدة وتهين لبنان. من جهته، ردّ الوزير الإسرائيلي بلا حقيبة يوسي بيليد بالقول إنه «لا يعلم ما إذا كان الجنرال غراتسيانو يتظاهر بالسداجة أم أنه لا يعلم حقيقة الأمر». معتبراً أن «هناك عادة دارجة لدى الجهات الدولية على اتهام إسرائيل في كل شيء».

إسرائيل

ونفى قائد المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي غادي ايزنكوت أمس تصاعد التوتر على الحدود مع لبنان.



ميشال عون

ولفت عضو «اللقاء الديمقراطي» النائب مروان حمادة إلى أن «الاتجاه (خفض سن الاقتراع ونصويت المغتربين) مرتبطان ببعضهما البعض وسنقرهما معاً، كما يجب إلا نتأخر في سن الاقتراع هو لمواكبة قوانين أخرى، منها انتخاب المغتربين، وهكذا تمزج



نبيه بري

هو في بعض وجهات النظر، وهذا لا يفسد وداً في القضية».

عدوان

وقال عضو كتلة «القوات اللبنانية» النائب جورج عدوان بعد لقائه

بيروت - الجريدة

شهدت الساحة السياسية اللبنانية أمس، تحركات واتصالات عشية جلسة المجلس النيابي التي دعا إليها رئيس المجلس نبيه بري، للتصويت على مشروع قانون خلافي يخفض سن الاقتراع من 21 عاماً إلى 18 عاماً، وذلك من أجل تأمين تسوية شاملة في المجلس قد تحاك في اللحظات الأخيرة.

ورأى عضو كتلة «لبنان أولاً» النائب أحمد ففك أن «هناك استعالة لتأمين أكثرية موصوفة من 86 صوتاً في جلسة المجلس النيابي غداً (الأثنين)، لاسيما أن عدداً كبيراً من القوى غير موافق على تخفيض سن الاقتراع إلا إذا حصلت تسوية شاملة لأن الأمور متداخلة مع بعضها».

واعتبر عضو كتلة «التحرير والتنمية» النائب علي خريس أن «الإسراع بين التيار الوطني الحر وحركة أمل ستأخذ مجراها الطبيعي، وهناك لقاء حصل بين النائب إبراهيم كنعان والنائب علي حسن خليل في هذا الإطار»، وشدد على أن «الخلاف

تصاعدت التحركات والاتصالات بين القوى السياسية اللبنانية أمس، في محاولة لتأمين جلسة مجلس النواب اليوم بتسوية شاملة، في ظل الخلاف بين رئيس المجلس نبيه بري ورئيس كتلة «التغيير والإصلاح» ميشال عون، وتمسك القوى السياسية المسيحية برفض خفض سن الاقتراع إلى 18 عاماً، وربط ذلك بإعطاء المغتربين حق التصويت، وتمير قانون استعادة الجنسية اللبنانية.

مصر: الطلب من متّهمي «حزب الله» توقيع مبادرة لنبد العنف

مصر: الطلب من متّهمي «حزب الله» توقيع مبادرة لنبد العنف

القاهرة - علي حامد

كشف أحد أعضاء هيئة الدفاع عما يُعرف بخليعة «حزب الله» -مصر» أن مباحث أمن الدولة طلبت من المتهمين توقيع مبادرة لنبد العنف، كخطوة نحو تخفيف العقوبات التي ستصدر ضدهم، موضحاً أن المتهمين طلبوا مهلة للتفكير في الأمر، ولم يردوا حتى جلسة أمس الأول.

وقال المحامي -الذي طلب عدم ذكر اسمه- إنه قال للمتهمين: «لا توافقوا، لأن توقيعكم إحدى مبادرات نبد العنف أو إطلاقكم مبادرة جديدة، يعني أنكم ارتكبتم أعمال عنف، وهو ما ليس صحيحاً».

وقال عصام سلطان، محامي المتهم محمد يوسف منصور الشهير بسامي شهاب، إن موكله لم يخبره بذلك الأمر، وإن أخبره فسيتصحه بالرفض، لأن ذلك يعني أنه ارتكب أعمال عنف. وقال عبد المنعم عبد المقصود عضو هيئة الدفاع، إنه عرف بطلب مباحث أمن الدولة من المتهمين بتوقيع مبادرة لنبد العنف، «والأمر متروك للمتهمين، ولا يستطيع أحد إجبارهم، على رفض أو قبول شيء». واستطرد: «لكن توقيعهم إحدى المبادرات التي أطلقت أو إطلاق مبادرة جديدة، يعد دليل إدانة ضدهم، واعتارفاً منهم بأنهم مارسوا العنف، وبذلك يتحولون من مجرد أناس أرادوا مساعدة المقاومة في غزة إلى إرهابيين».

يُذكر أن النائب العام أحال خلية «حزب الله» -مصر» برئاسة محمد قباز، وسامي شهاب، اللبنانيين، و24 آخرين، 18 مبرأاً و5 فلسطينيين وسوداني، إلى المحاكمة الجنائية بتهمة التخريب والتخطيط لارتكاب عمليات تفجيرية ضد المنشآت المهمة والأجانب في مصر.

وزراء الإعلام العرب ينتقدون مشروع القرار الأميركي بشأن البث الفضائي



وزير الإعلام اللبناني طارق متري خلال اجتماع وزراء الإعلام العرب في القاهرة أمس (أ ف ب)

أكدنا (لولايات المتحدة) أن القوانين اللبنانية لا تسمح بالتحريض على الكراهية أو العنف كما شدنا على حقنا وواجبنا بالسهر على حسن تطبيق هذه القوانين».

أسبوعين بصوت مجلس الوزراء، وعن طريق مخاطبة المسؤولين في الولايات المتحدة (...) وأبدينا قلقنا واعتراضنا على القرارات التي تقيّد حرية الإعلام لا سيما قرار مجلس النواب الأميركي».

اتساع الحريات الإعلامية بالتنوع، ما أدى إلى تعلقنا بها في القوانين وفي الممارسة أيا كانت الشكوى من انتهاك الاخلاقيات المهنية». وتابع: «اليوم نعلن تمسكنا بالحريات الإعلامية ورفضنا التضيق عليها وفضلنا ذلك منذ

حالة صدور قرار بفرض عقوبات على مشغلي القنوات الفضائية العربية»، وقرر الوزراء إحالة مشروع إنشاء مفوضية عربية للإعلام، والذي إلى فرض عقوبات على مشغلي الأقمار الصناعية التي تبث قنوات تلفزيونية مصنفة إرهابية، هو «تدخّل في الشؤون الداخلية للدول العربية».

وقال الوزراء في قرار أصدره بعد اجتماع دام أكثر من ست ساعات، أن «مشروع القرار الأميركي يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول العربية التي تعالج قضاياها الإعلامية وفق تشريعاتها الوطنية»، ودعا الوزراء إلى «ضرورة التمييز بين الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي»، وأكدوا تمسكهم «بحرية الإعلام ورفض محاولات التضيق عليها».

وشدّد الوزراء في الوقت ذاته على «مواصلة الدول العربية جهودها لمكافحة التطرف والعنف والطائفية والإرهاب والتحريض عليه»، وطلب وزراء الإعلام من وزراء الخارجية العرب «القيام بتحركات في الولايات المتحدة لإظهار الأثر السلبي الذي يمكن أن يحدث في

اعتبر وزراء الخارجية العرب في ختام اجتماع استثنائي عقده في القاهرة أمس، أن مشروع قرار مجلس النواب الأميركي الذي يدعو إلى فرض عقوبات على مشغلي الأقمار الصناعية التي تبث قنوات تلفزيونية مصنفة إرهابية، هو «تدخّل في الشؤون الداخلية للدول العربية».

وقال وزير الإعلام اللبناني طارق متري الذي تعتبر بلاده معنية بالدرجة الأولى بالقرار الأميركي، إن «الحريات تحفل في لبنان مكانة كبيرة في حياتنا الوطنية ويتصف